Distribution: Restricted **EB 2005/85/INF.11/ Rev.1** 19 September 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6–8 سبتمبر/أيلول 2005

البيان الختامي
الذي ألقاه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
لينارت بوغه
أمام الدورة الخامسة والثمانين للمجلس التنفيذي

السادة المدراء الموقرون،

أود أن أجمل الآن ما دار من مناقشات وأبرز ما اتُخذ من قرارات في هذه الدورة.

استعرض المجلس التنفيذي تقريراً عن تنفيذ الصندوق لسياسة تمويل المنح (الوثيقة EB 2005/85/R.2 وتصويبها). ورحب المدراء بالتقدم المحرز ولاحظوا أن التنفيذ المقبل للسياسة سيتضمن أيضاً تقديم تقارير نوعية خلال رصد وتقييم البرامج المنفردة مع اكتمالها وتحقيقها لما هو منتظر منها من نتائج وأثر. وفيما يتعلق بالملاحظات المعنية الأخرى فقد تم تقديم التوضيحات، ووفرت الأمانة معلومات إضافية إلى المدراء عند طلبها فيما يتصل بالأنشطة الممولة من برنامج المنح.

وجرى تسليط الضوء على إطار القدرة على تحمل الديون، ولوحظ أن المزيد من المداولات سيجري بشأن هذا الإطار في سياق مشاورات التجديد السابع لموارد الصندوق. ووافق المجلس التنفيذي على التوضيحات الخاصة بتعاريف الأهداف الاستراتيجية والأهلية للمنح، على نحو ما هو معروض في التقرير.

وأعرب المدراء عن تقديرهم للجهد المبذول في إعداد استعراض تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2005/85/R.3) وأقروا بالتطور المتواصل لهذا النظام في ضوء خبرة تنفيذه في الصندوق والدروس

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المستقاة من المؤسسات الأخرى. ودعا المجلس إلى إعداد المزيد من التحليلات فيما يتعلق بقضية المخصصات الإقليمية وكذلك بشأن تحفيز استخدام أوزان ترجيحية مختلفة للعناصر المستعملة في الصيغة ودراسة استخدام عناصر أخرى مثل الدخل الفردي أو الدخل الريفي. وستُطرح هذه التحليلات والمعلومات أمام المجلس في دورة مقبلة. وأعرب بعض المدراء عن الرغبة في أن يُدرس هذا الموضوع في الدورة القادمة لهيئة المشاورات في الدوحة، وهو أمر يعود الحكم فيه بالطبع إلى هيئة المشاورات.

ونظر المجلس بعد ذلك في وثيقة سياسة الصندوق بشأن تفادي الأزمات والإنعاش منها (الوثيقة EB 2005/85/R.4). وكان هناك تبادل ثر للآراء وتوافق عام على ما يتمتع به الصندوق من مزايا نسبية في ميدان تفادي الأزمات والإنعاش منها، وعلى ضرورة مواصلة التشديد على الطابع التكاملي والمخصوص لدوره بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الأخرى. وكما لاحظ بعض المدراء فإن الصندوق، في تأديته لمهمته في الحد من الفقر الريفي، يسهم بالفعل إسهاماً عظيماً في معالجة سبب جذري من أسباب النزاع والعنف. وعلى هذا فستتم الاستفادة من الخبرة المتراكمة، إلى جانب ما تقدم به المدراء من إرشادات قيمة وبناءة، عند وضع الصيغة النهائية لإطار السياسات الذي سيعرض على المجلس لبحثه في دورة مقبلة.

ثم استعرض المجلس خطة عمل الصندوق بشأن رد الإدارة على تقرير التقييم الخارجي المستقل (الوثيقة EB 2005/85/R.6). ومع الاعتراف بأن خطة العمل ما تزال قيد الإعداد فلقد كان هناك إقرار بأنها تشكل مسودة أولى جيدة. على أن هناك حاجة إلى المزيد من الوضوح، وخصوصاً فيما يتصل بتحديد الأهداف الاستراتيجية المحددة بوضوح، والتدابير ذات الأولوية الواجب اتخاذها، وتسلسل هذه التدابير، والمؤشرات التي ستستخدم في قياس الإنجازات. كما أبرز المدراء الحاجة إلى دراسة مسالة الآثار على الموارد والتفاصيل المتعلقة بالتكاليف المتكررة وغير المتكررة المتأصلة في تنفيذ خطة العمل.

وستستند جهود التطوير اللاحقة لخطة العمل إلى نهج واقعي، بما يكفل الموازنة بين النتائج والتكاليف المعنية. وفي هذا الصدد فإن بالمستطاع الاتفاق على حد أقصى يستند إلى الوجهة الأساسية للخطة، وسيتم التماس التفويض من المجلس حالماً تتاح أرقام محددة. وثمة التزام كامل من إدارة الصندوق وكل الموظفين بنجاح خطة العمل، علماً بأن فعاليتها تعتمد على إحساس مختلف وحدات الصندوق بامتلاكها لها.

وأُعلم المجلس بأنه تم تزويد أعضاء هيئة المشاورات بنسخة من خطة العمل؛ وأنه سيجري توفير المزيد من المعلومات في اجتماع الهيئة في الدوحة بناء على ما شهدته دورتنا الحالية من مداولات. وسيشهد اجتماع الدوحة تقديم عرض توضيحي بشأن الأهداف الاستراتيجية، إلى جانب خريطة طريق لخطة العمل، كما سيتم توفير معلومات عن اللجنة التوجيهية التي ستشرف على تطوير وتنفيذ خطة العمل وذلك من حيث تركيب هذه اللجنة واختصاصاتها. وسيتلقى المجلس في دورة ديسمبر/كانون الأول وثيقة مستفيضة عن خطة العمل.

وأثنى مدراء المجلس على وثيقة الأولويات الاستراتيجية وبرنامج عمل وميزانية الصندوق ومكتب التقييم لعام 2006 (الوثيقة EB 2005/85/R.7 وتصويبها) وأقروا الأولويات المؤسسية لعام 2006. وكان هناك توافق عام بشأن مستوى برنامج العمل لعام 2006 وقدره 550 مليون دولار أمريكي، بالنظر إلى توافر الموارد. على أنه جرى الإعراب

عن القلق من التخلي عن مبدأ النمو الحقيقي الصفري في الميزانية الإدارية. وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى زيادة برنامج العمل من حيث الحجم والمشروعات، فقد أقر عدة مدراء بأن من المتعذر مواصلة اتباع هذا المبدأ. وعلى هذا فقد تم الاتفاق على ضرورة إعادة صياغة اقتراح الميزانية واعتماد تمويل تجهيز البرامج انطلاقاً من قاعدة ميزانية ذات نمو حقيقي صفري، ثم القيام بشكل واضح بتبيان مسوغات زيادات التكاليف المطلوبة بالقيم الحقيقية وتحديد مكاسب الكفاءة ووفور التكاليف. وستُعرض هذه المعلومات، بما في ذلك مبررات زيادة عدد المشروعات، على لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها في نوفمبر/تشرين الثاني للنظر فيها. وفي هذا الصدد دعا رئيس لجنة مراجعة الحسابات المدراء إلى تزويد اللجنة بتعليقاتهم وأسئلتهم قبل عقد الاجتماع المذكور بغية التمكين من إجراء استعراض دقيق وشامل ورفع تقرير عن ذلك إلى المجلس في ديسمبر/كانون الأول.

وتضمنت الوثيقة المذكورة أيضاً عرضاً أولياً لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2006، وهو ما حظي بإقرار واسع. وقد كانت الوثيقة أيضاً موضع النقاش خلال الدورة الأربعين للجنة التقييم، وسيتم تعديلها في ضوء الإرشادات الواردة من هذه اللجنة.

ونظر المجلس في تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الأربعين (الوثيقة EB 2005/85/R.8) وأقر التوصيات الواردة فيها. كما لاحظ أن من المزمع تنظيم زيارة ميدانية للجنة لحضور حلقة العمل الوطنية عن تقييم الحافظة القطرية للمكسيك في أكتوبر/تشرين الأول.

ثم نظر المجلس في التقييم على مستوى المؤسسة للبرنامج التجريبي للإشراف المباشر (الوثيقة EB 2005/85/R.9) وأثنى على مكتب التقييم لهذه العملية الممتازة التي خلصت إلى استنتاجات هامة بشأن البرنامج التجريبي ووفرت توصيات مهمة للصندوق. وأقر المجلس الاتفاق عند نقطة الإنجاز باعتباره مسار العمل المقترح لتنفيذ توصيات التقييم، على أن يراعى ما طرح من ملاحظات.

واستعرض المجلس التقرير الثاني لرئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة (الوثيقة EB 2005/85/R.10)، إلى جانب تعليقات مكتب التقييم. وأعرب المدراء عن تقديرهم للجهود التعاونية التي بذلتها دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم عند إعداد هذه الوثيقة. كما رحب المجلس بالتحسن الشامل الملحوظ الذي شهده التقرير، بما في ذلك شكله المنقح الذي يتيح مزجاً رفيع المستوى للتوصيات والتدابير المتخذة وتحديد موضوعات السياسات الهامة المنبثقة عن عمليات التقييم المنفذة عام 2003. وأعرب المجلس أيضاً عن تقديره لتصنيف التوصيات وتدابير المتابعة في اتفاق نقطة الإنجاز بالنظر إلى أنه يكفل تفهم القضايا الهامة المطروحة على نحو أفضل.

واستعرض المجلس التقرير المرحلي عن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة EB 2005/85/R.11) ووافق على الاقتراح المتعلق بزيادة تخفيف ديون رواندا. ولاحظ المجلس احتمال زيادة تكاليف مبادرة الديون بالنسبة للصندوق في المستقبل بسبب تمديد العمل بـــ "بند الانقضاء" حتى ديسمبر/كانون الأول عام 2006 والإدراج المحتمل لبلدان أخرى إضافة إلى البلدان الحالية الثمانية والثلاثين. وحث المدراء الصندوق على مواصلة جهوده للتمكن من الوصول إلى الموارد الأساسية لحساب أمانة المبادرة الذي يديره البنك الدولي. وفي هذا

الصدد سيتم إبلاغ المجلس بالتفاصيل المتعلقة بالآثار المالية المترتبة على الصندوق وبالجهود المتواصلة للوصول إلى الحساب المذكور.

وقام المجلس باستعراض وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية المتعلقة بكل من أنغولا (الوثيقة EB 2005/85/R.12)، وبنن (الوثيقة EB 2005/85/R.13)، والبوسنة والهرسك (الوثيقة EB 2005/85/R.14)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (الوثيقة EB 2005/85/R.15)، وملاوي (الوثيقة EB 2005/85/R.16)، والنيجر (الوثيقة EB 2005/85/R.17). وأعرب المدراء عن تقديرهم لما يبذله الصندوق من جهود متواصلة لضمان أن تجيء وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية ثمرة لعملية تشاورية شاملة وأن تشكل إطاراً استراتيجياً لبرامج الصندوق القطرية. وفيما يتعلق بوثيقة الفرص الاستراتيجية المتعلقة بالنيجر، ونظراً إلى الوضع الراهن للبلاد، فقد تقدم المدراء بملاحظات قيمة بشأن الحاجة إلى منح أولوية متقدمة إلى الأمن الغذائي، وستتم مراعاة ذلك في الجهود المقبلة المتعلقة بالوثيقة المذكورة.

ثم استعرض المجلس وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (الوثيقة EB 2005/85/R.18) ولاحظ أن هذه الموارد كافية لتغطية المقادير المطلوبة للاقتراحات المطروحة على هذه الدورة وأنه لا حاجة هناك إلى سلطة إضافية لاستخدام الموارد مقدما.

ووافق المجلس على خمسة برامج ومشروعات لكل من الصين، وغانا، والمكسيك، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وبعد التشاور مع مجموعة الجهات المانحة أقر المجلس البرنامج المتعلق بجمهورية تنزانيا المتحدة شريطة أن يتقدم الصندوق بتقرير خطي إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2005 يتضمن التزامات واضحة بشأن التدابير والمراحل المتفق عليها بصورة مشتركة، من خلال هيكل الفريق العامل المعني بالقطاع الغذائي والزراعي على المستوى القطري، وذلك من أجل: (أ) المساهمة في هياكل برنامج تنمية القطاع الزراعي واستخدامها، بما في ذلك الصندوق القطاعي الموحد؛ (ب) العناية بصورة أكمل بمسألة الرعي باعتباره قضية من قضايا موارد الرزق. كما وافق المجلس على تمديد تاريخ نفاذ القرض لبرنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين في المنطقة الحدودية في الجمهورية الدومينيكية.

وتمت الموافقة أيضاً على سبع منح مقترحة في هذه الدورة منها ست منح في ظل النافذة العالمية/الإقليمية. وخُصصت إحدى المنح السبع لمركز دولي تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وذهبت أربع منها لمراكز دولية لا تساندها هذه الجماعة، بينما قُدمت منحة إلى هيئة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وجاءت المنحة الأخيرة ضمن المشروع المقترح لرواندا.

ونظر المجلس في وثيقة أنشطة المشروعات المُزمعة في الفترة 2005–2006 (الوثيقة EB 2005/85/R.28) وأحاط علماً بما ورد فيها من معلومات بشأن المشروعات والبرامج المدرجة في الذخيرة وفي وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الجاري إعدادها والمزمع تنفيذها في عامي 2005 و2006.

وبعد ذلك نظر المجلس في التقرير المتعلق بالتجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2005/85/R.29) الذي يجمل مداولات الدورتين الثانية والثالثة لهيئة المشاورات. وأعرب المجلس عن أمله في تلقي تقرير عن نتائج الدورة الرابعة لهذه الهيئة التي ستعقد في الدوحة في مطلع أكتوبر/تشرين الأول.

واستعرض المجلس بعد هذا تقريراً عن وضع مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2005/85/R.30). وفي التقرير الشفوي المقدم لاحظ المدراء أنه حتى هذا التاريخ فإن قيمة وثائق المساهمات المودعة لدى الصندوق والمدفوعات غير المستندة إلى وثائق مساهمة، بما في ذلك المساهمات التكميلية بلغت 443.7 مليون دولار أمريكي، أي نسبة 87.2 في المائة من التعهدات. ووصل مجموع التعهدات إلى 509 ملايين دولار أمريكي، وهو ما يعادل نسبة 90.9 في المائة من الرقم المستهدف وقدره 560 مليون دولار أمريكي. وما تزال ترد تعهدات ومساهمات جديدة، ومدراء المجلس التنفيذي ومنسقو القوائم مدعوون إلى تشجيع تقديم المزيد من المساهمات من البلدان الأعضاء في أقاليمهم وقوائمهم المعنية، بحيث تقارب القيمة الإجمالية للتعهدات الرقم المستهدف للتجديد قدر المستطاع.

وجرى استعراض التقرير المتعلق بحافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2005 (الوثيقة EB 2005/85/R.31). واشتملت الوثيقة على ملحق يتضمن الأرقام الخاصة بالفصل الأول من عام 2005 بأكمله، بما في ذلك الحصيلة التراكمية النهائية من مبيعات الأسهم في مارس/آذار عام 2005، كما تم تقديم أرقام محدثة في إطار تقرير شفوي عن ذلك. ولاحظ المدراء أنه خلال الفصل الثاني من عام 2005 كان هناك عائد صاف إيجابي للاستثمارات بقيمة 41 مليون دولار أمريكي وأن التقديرات تشير إلى عائد صاف قدره 7 ملايين دولار أمريكي خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب. وعلى أساس فترة السنة المنتهية في 31 أغسطس/آب عام 2005 فإن قيمة العائد الصافي تقدر بنحو 59 مليون دولار أمريكي، وهو ما يكافئ معدل عائد سنوي تقديري قيمته 3.88 في المائة.

وقدم رئيس لجنة مراجعة الحسابات تقرير لجنته عن دورتها التسعين (الوثيقة EB 2005/85/R.32 وضميمتها) والتي كانت قد عقدت في يوليو/تموز ودعيت إلى الاجتماع مجدداً في 5 سبتمبر/أيلول. ورحب المدراء بالوثيقة المتعلقة بسياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته. وفي الوقت ذاته جرى التماس المزيد من الإفاضة والتوضيح بشأن بعض جوانب الوثيقة، ولاسيما ما يتعلق منها بالهيكل المقترح وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع التدليس والفساد. وستقوم الأمانة بتعديل الوثيقة وفقاً لذلك وتعممها على مدراء المجلس للموافقة عليها بعد ذلك على أساس عدم الاعتراض.

وأقر المجلس مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين التي ستنعقد بين 14 و15 فبراير/شباط عام 2006. ولاحظ المجلس أنه سيتلقى برنامج أحداث مجلس المحافظين خلال دورة ديسمبر/كانون الأول.

وأخيراً وافق المجلس على نشر الوثائق المرفوعة إلى الدورة الحالية في الموقع الشبكي العام للصندوق.

السادة المدراء الموقرون،

قبل أن أختتم هذه الدورة أود أن ألقي بتحية الوداع على الدكتورة مريم موسى المدير التنفيذي الممثل لمصر وعلى السيد يوهوا روي مندوب الصين، وأن أعرب لهما بالنيابة عن جميع الحاضرين عن شكرنا لما قدماه من مساهمات إيجابية على الدوام في مداولات هذا المجلس. ونحن نتمنى لهما بكل صدق النجاح في أنشطتهما المقبلة.

وأخيراً اسمحوا لي أن أشكركم جميعاً على هذه الدورة المثمرة وأن أتمنى لكم سلامة العودة إلى بلادكم.